الزمان الثقافي

السنة الثالثة - العدد794 الثلاثاء 9 رمضان 1421هـ 2000/12/5 ◆ صحيفة تعنى بالبدايات العقل والحب والسمع والبصر ◆ Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/3. UK.Issue 794 - Tuesday 5/12/2000

10
قراءات:
قراءة لكتب ثريا ماجدولين (شعر) وايمان الطويل (قصة للاطفال) وكاظم الحجاج (ديوان شعر) وغزالة الصبا لكاظم الحجاج ومجلة (به يفين)

11
أضواء:
عدنان المبارك يكتب عن البير كامي وعصره وناجح المعموري يكتب عن الشاعر الاردني سامح الرواشدة وموميض محمد جواد يكتب عن الحداثة من زاوية الفن

12
تشكيل:
وقفة مع تجربة الخطاط عبد الباسط النهار: سحر البيان الذي ابدعته اجيال الموهوبين العرب ورسائل ثقافية مختلفة

9

الفلسفة والفيلسوف وحل مشكلات الراهن العربي(6)

اجابت مجموعة من المفكرين والسياسيين والباحثين حول سؤال اشكالي (الزمان الجديد العدد 11) هو (لمَ لا يعاد الاعتبار للفيلسوف العربي ليأخذ مكانه في المجتمع، وهل الواقع العربي بحاجة الآن الى دور الفَيلسوف لايجاد حلول لمشكلات مستعصية في بنية الحياة العربية الآن؟ وكيف يمكن ان يكون عليه موقف السياسي العربي من ظهور الفلاسفة الباحثين عن بدائل والطامحين للاصلاح؟..).

وكانت الاجابات متباينة، تبحث عن أصول اشكالات عربية عدة، وأزمات تاريخية مرّ بها الانسان العربي فانعكست على وجوده وأدواره الاجتماعية والسياسية والفكرية، ومن ثم حددت اتجاهات ومسارات معينة.

غير ان الذي جمع الاجابات في ملتقى واحد، هو نظرة الخوف من السياسي حيث اجمعوا على انه ليس من السهل تنازل السياسي عن أية مساحة يشغلها في الواقع للفيلسوف ذلك ان ظهور الفلاسفة سيكون في نتائجه تهديد من نوع معين. ومن جانب آخر، اعترف هؤلاء المفكرون والباحثون بتقصير النصوص الفلسفية العربية الحديثة وعدم قدرتها على الانتشار الواسع بين الناس وتحليل قضاياهم بما يوفر لهم الاجواء الرحبة التي تنتشلهم من قضبان السياسيين الذين يتميزون بالاحادية غالبا، الامر الذي يشكل التناقض الاول والاخطر مع النزعة الفلسفية القائمة على الحوار مع الآخر، ومن ثم الاعتراف بالآخر.

الآراء الواردة في هذا الملف، تفتح باباً للجدل المعرفي في قضية خلافية مهمة تتصل بالوجود العربي في سياق تطوره التاريخي، وحاضره ومستقبله. وهي بلا شك آراء ليست نهائية تدخل في مجال الحوار والانفتاح على اجتهادات الآخرين ورؤاهم.

محمد الدروبي:

المشروع الأيديولوجي العربي خالٍ من المعرفية.. قائم على الظرفية

الوحدة والتحالف اللذان برزا بين المعرفة والسياسة، بين السياسة والعسكر، بين المعرفة والعسكر، خلال الصراع مع المستعمر انتهى مفعولهما بانتهاء السبب لكن السياسيين ـ العسكريين رفضوا هذه الحقيقة وحاولوا خلق هيكل معرفي جديد

لا نصل ولا نريد أن نصل إلى تصور هيربرت ماركوز القائل بأن «بحث الكائن البشري والأحداث الاجتماعية يجب ألا ينطلق أبدا من نظرية المعرفة، أو من الفلسفة النظرية» (1) ذلك أنه لا يتوفر لدينا إمكانية دلالية لإعفاء نظرية المعرفة أو الفلسفة النظرية، أو حتى الذات التطويرية من الأعباء المعرفية أو من المسؤولية النظرية في دأبها على كشف تجليات الكائن البشري وسلوك ظواهر علاقاته مع الآخر في الإطار الاجتماعي الأوسع. وعندما يكون في اعتبارنا الحالة العربية بشكل خاص ، فإن الذات التطويرية المعرفية ـ الثقافية تكون أبعد ما يكون عن الموقع القيادي لعملية إعادة صياغة الواقع، هذا الموقع الذي يبقى شاغرا في غياب، أو تغييب الذات الثقافية الحرة، ويشغل سيئا بمقدار سوء الذات. ثمة عوامل لهذا، تكونت بفعل التراكم التاريخي، وثمة عوامل ينتجها الواقع المضطرب.

أبعاد الذات التطويرية للوعي الديمقراطي

أ ـ ثقافة العقل النقدي: دأب العقل العربي، العقل النقدي المعاصر بوجه متميز، على الاستفادة من الأوضاع الموروثة، المستنزفة تاريخيا، المحاصرة داخليا وخارجيا، من أجل إشباع الغرور النقدي. كما أنه تمحور بشكل مكثف ومفتعل حول المتغيرات المبتذلة بغية إعفاء الذات ، التوفيقية في الغالب، من المبادرة في مقابل تفكيك النماذج القائمة على أسس من الرفض الكلي أو النفي القاطع. أما الرفض الكلي فإنه سهل التداول طيع المنال من قبل الرؤية النقدية القاصرة نظرا لقلة طلباته واحتياجاته من البرهنة والخلق. أما النفي القاطع فانه يعكس ضيق الطريق إلى مختبر الحقائق، إلى المبادرة المحتملة لتطوير المتغير الفاعل في البنية المتغيرة. والرؤيتان، او المدخلان النقديان المذكوران مرفوضان علميا وتجريبيا، كلاهما عاجز عن القيام بالمهام المفترضة. والمؤسف أن العقل النقدي العربي السائد عموما ينطلق من افتراض قديم، لم تثبته التجربة يوما، بموجبه هناك علائق سلبية، تتحكم في جانب أو أكثر من جوانب الحياة البشرية ـ الاجتماعية، يجب تركيز الجهود على التخلص المباشر منها كحل أمثل وأسرع، وربما وحيد. وفي البحث عنها وعن سبل تحييد مفعولها يستنفذ العقل النقدي طاقته، ويدعو العقل المحافظ، في الوقت نفسه، إلى استنفاد طاقته في المواجهة. غير أن الوظيفة الأساسية والحقيقية، البناءة، للعقل النقدي المخصب تكمن في التطلع الدائم والثابت إلى أن يستنفد طاقته في تحديد المتغيرات القائمة والتي من الممكن، واقعيا وعمليا، مكانيا وزمانيا، تبديل سلوكها لتأخذ المجتمع إلى بنى أكثر تماسكا وأكثر إثمارا. ذلك أن تحييد الفعل السلبي، الدور السلبي، لا يعني إطلاقا تفعيل الفعل الإيجابي، الدور الإيجابي. وإذا كان الكشف عن السلوك السلبي لعناصر البنية الاجتماعية يمكن اعتباره ضمن منهج الملاحظة والتفسير، فإن تطويع سلوك المتغيرات القائمة يعتبر من أعقد عمليات المنهج التركيبي، البناء على نحو خاص، في التعامل مع ظواهر المجتمع البشري. وليس بوسع العلم أو الضمير العلمي أو النظرية أن تنكر دور العقل النقدي في عملية الفرز المتواصلة للظواهر والنشاطات الاجتماعية، لكن تحديد ذلك الدور أمر مهم للغاية. فهذه هي الساحة التي تنزف فيها الطاقات، فإما تبنى او تهدم. وإذا كان ضياع مؤشرات الحركة لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة إلا بالصدفة المحضة، فإنه يمكن القول ان العقل النقدي العربي، باختياره منهج الرفض الكلي أو منهج النفي القاطع، وهو خيار جاء مشروطا تاريخيا وسياسيا وتربويا وغيره، داخليا وخارجيا وبينهما، لن يقوم على وظائفه إلا بمنطق الصدفة النادرة.

أن تحديد الوظيفة، أو مسار العقل النقدي، أو طيف الرؤية النقدية، في مسيرة التحقيق للذات وللمهام ضمن إطار تعيين السلوك المتغير من أجل الإشراف على تغييره، من أجل تقنين تغييره هو أمر لا مناص منه لجعل العقل النقدي مثمرا في نهاية المطاف. فمهام العقل النقدي تكمن أساسا في ضبط سلوك المتغيرات، في ضبط تغيرات سلوك الظواهر والعلاقات والنشاطات. وإذ كان الكشف عن عيوب ونواقص المجتمع وظواهره وثوابته ومتغيراته وعلاقاته وسلوكياته هو نشاط نقدي يمكن تصنيفه ضمن ردود الفعل، فإن الكشف عن عناصر السلوك والتأثير عليها يمكن تصنيفه ضمن الفعل. وردة الفعل هي نشاط لتعويض أو لتجنب أو لتوظيف خسارة ، بينما الفعل نشاط للخلق وللتقدم من خلال تطويع الشروط، من خلال توفير السبب والظرف.

ب ـ ثقافة الفعل: إن العودة إلى التاريخ والى المؤرخات، إلى تحليل وتفسير المعطيات الحضارية في مسيرة تراكمها عبر الزمان والمكان من أجل إبراز الشروط التي تم تحت تأثيرها تبلور الفعل العربي هو عمل لم يعد مفيدا، بل ربما لم يكن مفيدا في أي يوم مضى. بل يمكن اعتباره نوعا من البطر الفكري، نوع من الملجأ الفكري أمام الحاضر المثقل بالتحديات الفكرية. عمل مثل هذا أشبه ما يكون بقص عاجز ينشد الرحمة في أمجاد الآباء.

وما من شك في أن الأبعاد الثقافية والحقائق المعرفية العربية المنتشرة على نطاق واسع تواجه ما يواجه حملتها: عجزا فعليا وملموسا ومعتادا على إنتاج الأفعال بمعزل عن منبهات خارجية معينة، ومنه، تأتي الأفعال إما لمواجهة ومجابهة أو لتبعية ومحاكاة. ولقد حاول الأستاذ حسن حنفي أن يعزو تعطل الفعل العربي المؤثر إلى وضعه في الإطار الحضاري الكلي موضع المتأثر ، وفسر تأثره الواضح وقلة تأثيره من خلال طبيعة العلاقة ما بين الأنا (العربية) والآخر (الغربي)، ورأى أننا لا نزال نقرأ الأنا من خلال الآخر بدل أن نقرأ الآخر من خلال الأنا (2) على أن الأستاذ حنفي، يعود في صفحات لاحقة ويشير بوضوح إلى تعطل الفعل لصالح ردة الفعل لكنه يسيء التفسير. وفقا لتصوره «المعتدل» دائما، هناك مركبان يؤثران مباشرة، بعمق، بجوهرية، بكلية، في سلوك الفعل العربي الأكثر حضورا، السلفي والعلماني. الأول هو مركب النقص، والثاني هو مركب النقص الذي تحول إلى مركب عظمة. أما مركب النقص فهو في أساس أفعال العلمانيين، وهو يقود إلى ردة فعل تتجسد بالتسليم للحضارة الغربية وبالتبعية للغرب. أما مركب العظمة فهو رد فعل على المركب الأول ويتحكم كليا بسلوك السلفيين القائم على النهل من القدماء وحسب (3). سلوك العلمانيين إذن، وسلوك السلفيين ما هي سوى محاولات فعل تجسد، قبلا، ردود فعل على مركب شعوري. وليس بوسعنا أن نتفق مع الأستاذ حسن حنفي إلا توفيقيا ومن خلال الرؤية النقدية التوفيقية التي أشرنا إلى عقمها آنفا. فربط العلمانية والفكر العلماني بمركب شعوري، بالافتتان بالغرب جراء المعاناة من الإحساس بالنقص، هو أمر قد يكون فيه بعض التجني غير المقصود، وفيه قليل من التأني في الحكم. فالفكر العلماني يقوم على أسس منهجية وعلى معطيات فكرية لا يمكن الاستهانة بها على هذا النحو إلا إذا كان من السهل الاستهانة بالمعرفة ذات الأصول الغير عربية وبالمناهج ذات الأصول الغربية. أضف إلى ذلك أن العلمانية، سواء كمنهج معرفي أو كإطار سلوكي في عملية تنظيم المجتمع، ليست وليدة القرون الثلاث الأخيرة الماضية، وليست وليدة الغرب بحال من الأحوال التصويب ذاته ينطبق على العقلانية وعلى فهمها كنتاج حضاري غربي. فالعقلانية كمرجعية لفهم ظواهر المجتمع وتنظيم علاقاته هي توجهات حدثت وتكرر حدوثها في المنطقة العربية بتعاقب القرون والحضارات (4). إن التنوير والعلمانية والعقلانية هي حركات عرفها التاريخ العربي الإسلامي عندما كان الغرب في ظلام. لكن الذي يؤسف له انه، وكما أن بعض الديانات التي نشأت في منطقتنا أصبحت ديانات للغرب من دون أن تظل لنا، كذلك أضحت العلمانية ملكا للغرب وليس من حقنا أن نحاكيها! في الواقع، ليس بوسع الأستاذ حسن حنفي أن يصل إلى غير ما وصل إليه وهو الذي يربط بقوة بين الحضارة والمكان، بل بين الشعب المعين وعلومه وتقنيته (5)! من مدخل آخر، ثمة ما يدعو للاستغراب وللاستنكار في ذاك الربط التعسفي، الواهي في النهاية، ما بين العلمانية العربية وبين مركب النقص، ما بين السلفية وبين مركب العظمة. ترى هل هناك مركب شعوري حيادي يجب أن نرتبط به ونبني أفعالنا وتوجهاتنا على أسس مفعوله؟ ثم ما هو حجم مركب النقص في سلوكيات العلمانية العربية؟ هل يصل موصل العقدة أم أنه يأخذ مسار الحفز والحث والتحريض؟ ما أخشاه أن مركب الحيادية، وهو مركب ينتج سلوكاً متحللاً من المسؤولية ومن المبادرة، من الفعل ومن ردة الفعل، من التحديات ومن ضرورة المواجهة، هو الذي تحكم بفكر الأستاذ حنفي حين كال ما كال، بعيدا عن العلمية والمنهجية التي يتقنهما جيدا، للعلمانية وللسلفية على حد سواء.

ت ـ العجز في تحويل الموارد الطبيعية إلى معرفة حقيقية: أثبتت مسارات الحضارة العربية المعاصرة، بمختلف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتربوية وغيرها، عجزا في تحويل الموارد المادية إلى معرفة حقيقية. وعلى الرغم من أن التكدس المعرفي يجسد بنية فوقية ريادية في إدارة المجتمع، على الرغم من أنه يمثل انعكاسا فوقيا، قياديا، للاستثمار الصحيح، الطويل الأمد للثروات، إلا أنه ظل هامشي الاهتمام مهمش الصدى مشوه العناية. ويجب الإشارة، تجنبا للالتباس، إلى أن المعرفة التي نعالجها هنا، المعرفة الحقيقية، هي ثروة حيادية من حيث المبدأ، قيادية من حيث الوظيفة، وليست منحازة من حيث الطموح، خاضعة كليا لميول الشرائح الطبقية، السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيره. فهذه الأخيرة، هي معارف في خدمة مصلحة محددة في المكان وفي الزمان. بكلمة أخرى، بعض «المعرفة» يأتي معنيا بتلبية مصلحة الطبقة الحاكمة وحسب، منسجما مع «معارفها» الأيديولوجية بفعل الإرادة الأيديولوجية لا بفعل التقدير المنهجي ـ المعرفي. بيد أن بعضا آخر يأتي تلقائيا، وهميا أو واقعيا، على انسجام مع الطموحات المعرفية الرئيسة للطبقة الحاكمة. وهذا على وجه التقريب ما حصل للطبقة البرجوازية الصاعدة في أوروبا. ويرد سارتر هذه الصدفة، أو ما يسميه «التوافق العضوي» بين المعرفة وبين المعرفة البرجوازية الأيديولوجية إلى توفر شرطين جوهريين. أولهما يتمثل في أن منتجي المعرفة، إبان البرجوازية الصاعدة، كانوا ينحدرون من الطبقة ذاتها، يركبون موجة نجاحاتها، يتمثلون عاداتها وفكرها. أما الشرط الثاني فيراه سارتر في التوافق والتزامن والتطابق ما بين حركة البحث العلمي، العملي، وبين الطبقة الصاعدة (6). ومع ذلك لا تكمن هنا المشكلة الحقيقية في ما يخص الفلك المعرفي العربي المعاصر. فعلى خلاف المعرفة والمعارف البرجوازية الصاعدة في أوروبا، تبلورت الشرائح المعرفية العربية المعاصرة، وكذلك البنى السياسية الحاكمة، في وظيفة التحرر من الاستعمار من ناحية أولى، وعلى عاتقها تلوين المجتمع بألوانه الموروثة من ناحية ثانية لم تأت المعرفة العربية المعاصرة تلبية نداءات معرفية بحتة، بل تلبية لحاجة سياسية.

الشرائح السياسية التي تفردت بقيادة معركة التحرر اعتقدت أنه يجب على المعرفة أن تبقى سلاحاً بيدها في المعارك السياسية التالية. عز على الحكام الوطنيين الجدد استقلالية المعرفة والتي قد تهز كيانهم الهش ووجودهم القائم في فراغ ومستقبلهم السياسي المدجج بالسلاح. على هذا خلقت البنية السياسية في المجتمعات العربية على اختلافها، شرائح معرفية خاضعة للأحوال السياسية، معتمدة في وجودها على الساسة، مدانة لتقدمها ونجاحها للقرار السياسي. فالوحدة والتحالف اللذان برزا بين المعرفة والسياسة، بين السياسة والعسكر، بين المعرفة والعسكر، خلال الصراع مع المستعمر انتهى مفعولهما بانتهاء السبب لكن السياسيين ـ العسكريين رفضوا هذه الحقيقة وحاولوا خلق هيكل معرفي جديد. بل المؤسسة السياسية لم تعترف حتى اليوم بأن الاستعمار هو الذي وحد أهدافها مع أهداف المعارف حينا من الزمن. ولا زال يتملكها الاعتقاد بأنها وكما سيرت المعرفة في المعركة من أجل التحرير، بمقدورها أن تسيرها لأهدافها التالية. ولقد غاب عن الحسبان السياسي أنه إذا كان المستعمر يطالب، ويبرر مطالبه، بالالتزام المعرفي في المعركة العسكرية والسياسية والحضارية، فإن تنمية المجتمع لا تفرض عليه الالتزام نفسه. لقد صعب على الطبقة الحاكمة الصاعدة في العالم العربي الاعتراف باستقلالية المجالات المعرفية، فخيرتها ما بين الخضوع وبين المحاصرة. وهذا يعود أساسا إلى أن المعرفة المتحالفة زمن الاستعمار هي مناهضة في زمن الاستقلال. المعرفة «المحاصرة» ظلت منسجمة مع نفسها. دافعت عن الحرية، حرية الشعوب من الهيمنة، وظلت تدافع عن ذلك . لكن الشرائح السياسية التي دافعت عن استقلال البلاد، فقادت المعركة، دافعت في ما بعد عن حقها المطلق، الدائم، في قيادة البلاد والتنمية. ولقد راحت، على هذا الأساس، تحول الموارد المادية إلى نماذج من المؤسسات ومن المعارف التي تخدم حقها المطلق في القيادة المطلقة، الدائمة. مما أدى، على المدى الطويل المنظور، إلى تحقيق الفشل الماثل في تحويل الثروات المادية إلى ثروات معرفية حقيقية، معرفة يمكن الاعتماد عليها في تنمية المجتمع التالية. فلقد تم تحويل ذاك الجزء من الثروة، المخصص للمعرفة، إلى تكديس «المعارف» التي تبرر التفرد المطلق بالسلطة المطلقة، التي تكرس الحق المطلق للسلطة السياسية في القيادة الثابتة والدائمة للبلاد. وما كان هذا أمرا ممكنا سوى في ظل تغييب المؤسسات الضامنة للفعل الديمقراطي، للقرار المراقب ديمقراطيا ، للمواقع المشغولة بالنتيجة الديمقراطية (7). ففي ظل غياب الديمقراطية كخلفية لتحديد حدود الأدوار من ناحية أولى، وكآلية تلقائية ومصانة في آن للعب الأدوار لا يمكن الحديث عن دور مستقل للعلم، للمعرفة، للثقافة أو للمثقفين، بل لا يمكن الحديث عن دور قائم بذاته.

احتكار المعرفة سياسيا إذن، كان ممكنا بتضييق حقل الممارسات الديمقراطية وحسب، كان ممكنا بالوصايا السياسية على مصادر المعرفة بالضرورة. وبما أن المشروع ـ الأيديولوجي العربي برمته كان خاليا من اللب المعرفي ـ العلمي، قائما على الحاجة السياسية وعلى التفسير السياسي الضيق لرغبات الجماهير الواسعة، وهو تفسير يفتقد الموضوعية ومشحون بالذاتية المتعالية، فإنه ظل مشروعا متأصلا في الساحة السياسية المضطربة المتغيرة، وظل متغيرا مُعطلا لفاعلية الذات التطويرية. فمن شروط فاعلية الذات القائمة على تطور المعرفة العلمية الموضوعية والاستقرار في عدد من متغيرات عملية إعادة ترتيب البنية المستهدفة. وهذا أمر يكاد أن يكون بعيد المنال تماما في عالم مضطرب سياسيا ومعرفيا وفارغ من الحلقة التي تلم الجهود سواء تلاقت أو تباعدت، انسجمت أو تناقضت، ترافقت أو تصارعت، أي حلقة الديمقراطية المفقودة. ويجدر بنا أن نشير إلى أننا لا نثقل معنى التطور بالمفاهيم الإيديولوجية، ولا نحمله مقولات ذات صبغة مطلقة أو ذات ديمومة، فنضعه، بدل ذلك، مسار التاريخ المحفوف بالمتغيرات، الخاضع لنسبية المعرفة وخاصة عبر الزمن. فمن المهم رصد الظاهرة التي نحن بصددها بعيدا عن الخلفية الإيديولوجية وعن الحماس الإيديولوجي ـ القيمي الذي قاد كاتباً مرموقاً مثل برهان غليون إلى ربط تطور التاريخ بتطور الحرية (8). فالحرية كشكل من أشكال الوعي، الفردي أو الجماعي، مثلها مثل أشكال الوعي الأخرى العاملة في إطار اجتماعي، تجسد عاملا في العملية التاريخية التطورية، تمثل وسيطا بين المعرفة والتجربة وبين قيام تلك المعارف أو التجارب على وظائفها الاجتماعية العامة.

ث ـ العجز في تحويل الوعي إلى ممارسة: وفي الحقيقة، يمثل العجز في تحويل الوعي إلى ممارسة أحد أهم الأسس التي تقوم عليها طلائع الإجحاف السياسي بحق المعرفي ـ الثقافي. ونود الإشارة إلى هذه الظاهرة باختصار شديد ابتغاء الذكر والتذكير لا قصد المعالجة والتي لا يتسع لها المكان.

باحث سوري يقيم في سويسرا

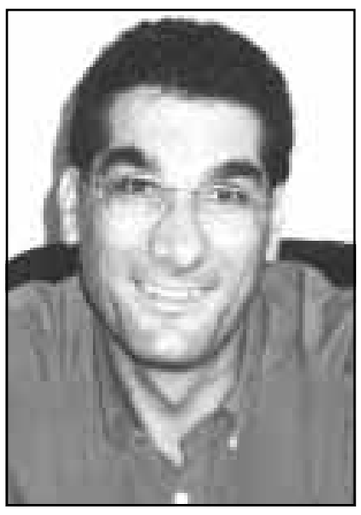

محمد الدروبي

> الشرائح السياسية التي تفردت بقيادة معركة التحرر اعتقدت أنه يجب على المعرفة أن تبقى سلاحاً بيدها في المعارك السياسية التالية

الهوامش

1 ـ Herbert Marcuse, Philosophie et Révolution, Denoël, paris 1969. page. 36

2. الدكتور حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991. ص 49.

3 ـ المرجع نفسه. ص 52.

4 ـ للتوسع، انظر الدكتور محمد ياسين عريبي، الاستشراق وتغريب العقل التاريخي العربي، نقد العقل التاريخي ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، 1991.

5 ـ ... وأن لكل شعب نمطه الحضاري الخاص ووعيه المتميز بل وعلومه الطبيعية وتقنيته الخاصة... الدكتور حسن حنفي ، مقدمة في علم الاستغراب ، الدار الفنية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1991. ص , 51 6

ـ انظر: جان بول سارتر ، دفاع عن المثقفين ، دار الآداب ، بيروت 1973 ، ص 21.

7 ـ يؤكد موريس دوفيرجر ميل السلطات الثابت إلى السيطرة على المعرفة وعلى وسائل إنتاج المعرفة. لكن مزيدا من الديمقراطية يعني مزيدا من الحد من تلك السيطرة ومزيدا من استقلالية المعرفة.

Maurice Duverger, modern democracies, By Holt, Rinehart and Winston, New York. P.154...

8 ـ الكفاح من أجل الحرية مطلب ومحرك كل التاريخ... ومعيار تطور التاريخ والتفريق بين هذا النظام الاجتماعي التاريخي أو ذاك، هو الحرية وتحرير الطاقات والملكات والمواهب الاجتماعية والفردية. برهان غليون، الوعي الذاتي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1992، صفحة 41.

مقدمات

ما الذي يدفع على التفاؤل؟

د. فاتح عبد السلام
fatihabdulsalam@hotmail.c

يجد المرء نفسه متفاعلاً أحياناً.. وينتكس تفاؤله بغتة حين يحاول ان يضعه في سياق السؤال الآتي: ما الذي يدفع على التفاؤل في المشهد الثقافي العربي الراهن..؟

الاجابة صعبة، ومرّة، حيث تدل العلامات والاشارات والبيانات والخطوط والأصوات ومن ثم النتاجات على ان منسوب الابداع انخفض بشكل مروّع.. حتى بات من الاسئلة العادية التي يحار المرء أمامها، عندما يحاول ان يتذكر ما أضافه جيل العقدين الأخيرين من الشعراء أو القاصين في هذا البلد العربي أو ذلك.. انه سؤال محير، بعد ما بات المرء يفرح حين يرى نصّاً مستوفياً لشروط معقولة من الابداع.. من دون أن يمضي بعيداً في أمانيه ليبحث عن اضافات نوعية باتت أمراً صعب المنال، على الرغم من ان معظم الجيل الأدبي خلال الربع الأخير من القرن العشرين يدعي أنه أضاف عبر ديوانه الفلاني القيمة الفلانية للشعر العربي أو انه فتح بقصة قصيرة مغاليق استعصت على أجيال عربية عدة قبله.. ومنهم من يذهب الى انه فعل كذا وكذا بقصيدة واحدة وليس ديواناً.. ووجدت من ينزل الى حد البيت الشعري الواحد.

الادعاء والزعيق هما الميزة الحقيقية لهذا الجيل.. حيث أصوات غاضبة اذا نوقشت أو قرئت نقدياً، أصوات تشبه أصوات السياسيين في مؤتمرات أحزاب المراهقة العربية حيث تناول الحذاء يكون أقرب الى المرء من تناول الخطاب والرأي..

في السنوات الماضية، كان الأديب العربي يرسل قصيدة أو قصة الى مجلة أدبية، بعد تردد طويل ومشاورات أطول مع أدباء لهم آراء وملاحظات نقدية.. ومن ثم ينتظر شهوراً عدة، وقد يتلقى رأيا سلبياً من المحرر في تلك المجلة الأدبية أو الثقافية العامة، فلا يغضب ولا ينكسر بل يثابر من جديد مهتماً بالملاحظات التي أوردها المحرر، عاملاً على تجاوزها بما يخدم نصه، وحين يقدم نصاً جديداً يكون ثمة زمن قد فصل بين النصين، ويكون كمن يكتب أول كلمة في حياته على الرغم من انه يكون قد قضى عقداً من الزمان في طريق بدايته الأدبية.

أمّا اليوم، فان شعراء وقاصين (الوصف تجاوزاً) لا يحسنون قواعد اللغة التي يكتبون بها، ولا املاءها أو نحوها وصرفها.. ومن ثم فليس لهم حظ في بلاغتها أو بيانها.. لكنهم يصرون على انهم يكتبون نصوصاً ابداعية، اذا فحصها ناقد لا يعرف انحيازات الولاءات المعمول بها حالياً، فانه يرى فيها بعيداً عن الملاحظات اللغوية والأسلوبية، بناء مفككاً وخيالاً أعرج لا يصل الى ايحاء أو دلالة، فضلاً عن ضحالة التجارب وانزوائها في زوايا ضيقة لا تغادر كأساً في طاولة وملاحقة امرأة في حانة ووصفاً لخيال جنسي أو ترديداً لسخط سياسي مباشر. ونرى هؤلاء يطالبون الصحف والمجلات بنشر أعمالهم ومعاملتهم على انهم مبدعون، وحين يتأخر نشر مادة لهم، يتحدثون بعنف، فتشعر بتفاهتهم وغثاثة الكلام الذي يقولون أو الذي يكتبون.

فتحزن من جديد، ويغص الكلام في الحلق، مرةً أخرى.. فلا يجد اجابةً أو لا يرغب في تقديم اجابة مباشرة على سؤال التردي الثقافي والابداعي في المشهد العربي الراهن..

انه جيل سهل.. يقود الى الهاوية لا محالة. على الرغم من انواع الحماية السائدة لاكاذيبه.